



اثر تقلبار أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

أ.م.د.ماردين محسوم فرج

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة السليمانية

Mardin.faraj@univsul.edu.iq

م.م.غيانه محمد جزا

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة السليمانية

gyana.jaza@univsul.edu.iq

م.م.كۆقار قادر محمد

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة السليمانية

govar.ghareeb@univsul.edu.iq

المستخلص

تلعب أسعار النفط و الإيرادات النفطية دورا مهما في النشاط الاقتصادي، وذلك باعتبار ان الاقتصاد العراقي الريعي يعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات لعامة و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من من ضمنها الاستقرار النقدي، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وذلك باستعمال منهجية التكامل المشترك ونماذج (FMOLS,DOLS,ARDL)، وذلك من أجل تحديد اثر تغير أسعار النفط على سعر الصرف و سعر الفائدة ومعدل التضخم، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة وهي ان اثر تغير أسعار النفط انعكس سالباً على سعر الصرف للدينار العراقي وساهم ايضاً في ارتفاع معدلات التضخم، بينما كان اثره على أسعار الفائدة كان ايجابياً؛ أي وهذا يعني ان أسعار النفط لم يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي. لذا ان التنويع الاقتصادي والبحث عن موارد مالية جديدة خارج قطاع النفط ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي في العراق.

كلمات المفتاحية: أسعار النفط، سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم.

Recieved: 7/6/2022

Accepted: 16/9/2022



المقدمة :

يعد النفط من السلع الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يسهم بشكل كبير في إيرادات الدول والنتائج المحلي الإجمالي، استقرار النقدي والتجارة الخارجية لها، تتسم اسعار النفط بالتذبذب بسبب ربط هذه الاسعار بقوة العرض والطلب واليه السوق الحر. أن التغيرات في اسعار النفط (ارتفاع او انخفاض) يؤثر بشكل مباشر على الجوانب الاقتصادية والجوانب النقدية والمالية في العالم بشكل عام وفي الدول النفطية بشكل خاص (حسين، محميد، ٢٠١٨، ٢٨٣).

تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية؛ جنباً إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فأى اختلال في أداء النظام النقدي سوف يؤثر على أداء النظام الاقتصادي من حيث التوازن الخارجي، الاستقرار الداخلي وبالعكس صحيح. تعتبر العراق حسب تقارير البنك المركزي العراقي من الاقتصادات النفطية، حيث يبلغ النفط (٩٩٪) من الصادرات العراقية، ويصل الاحتياطي المؤكد منه إلى (١١٢ مليار برميل). إن العراق كغيرها من الدول النفطية كانت ولا تزال تعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل عمليات التنمية. لاشك ان تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط تؤثر على متغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات النقدية في العراق.

X مشكلة البحث:

تمثل مشكلة البحث على الرغم من تصنيف العراق ضمن من الاقتصادات النفطية، حيث يبلغ النفط (٩٩٪) من الصادرات العراقية، ويصل الاحتياطي المؤكد منه إلى (١١٢ مليار برميل). وتعتمد الموازنة العامة و عملية التنمية الاقتصادية في العراق على النفط. عليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:
هل يؤثر سعر النفط على الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

X اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث طلاقاً من المكانة الهامة والميزة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العامي بصفة عامة واقتصاد الدول النفطية بصفة خاصة، وكذا الأهمية التي تكسبها الموازنة العامة باعتبارها المرآة التي تعكس نشاط الدولة، وتسلسل هذا البحث على التأثيرات التي تخلفها أسعار النفط على الاقتصاد العراقي الذي يعتبر النفط مصدر أساسي للدخل و الإيرادات العامة، اذا ان المعرفة المسبقة بالتأثيرات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط سوف تساهم في توجيه السياسات الاقتصادية للدولة بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لكبح التأثيرات السلبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

X هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل اثر تقلبات أسعار العالمية للنفط على مؤشرات النقدية في العراق، و ثم قياس اثر تقلبات اسعار النفط على استقرار النقدي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)
فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيات مفادها
هناك علاقة ارتباطية بين أسعار النفط ومؤشرات النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)



X نطاق البحث:

مكانيا: يتضمن الاقتصاد العراقي . زمانيا: المدة الزمنية هي البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٢).
X اسلوب البحث (منهج البحث):

من اجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج (التحليلي - القياسي) و باستخدام طريقة مربعات صغرى الاعتبادية (FMOLS,DOLS,ARDL) و (Co-integration) استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط العراقي، وبالاعتماد على برنامج E-views ٩.
X هيكلية البحث: ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، يتناول المبحث الاول (الاطار النظرية المفاهيمي تقلبات اسعار النفط والسياسة النقدية والعلاقة بينهما)، في حين خصص المبحث الثاني بالجانب التطبيقي (تقدير النماذج القياسية واختيار أفضل نموذج). واخيرا التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات و المقترحات .

X الدراسات السابقة:

يمثل الاستقرار الاقتصادي والاستقرار النقدي أحد الأهداف الكبرى التي سعت إليها العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها، ولتحقيق ذلك فقد اختلفت السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدول من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لأن اثر هذه السياسات (النقدية، المالية، التجارية) يتباين بين دول العالم، أي: أثره غير حاسم في كل الحالات ولكل الدول. ويركز البحث الحالي على اثر تقلبات أسعار النفط على استقرار النقدي في العراق؛ لذا يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث. ومن أهم هذه الدراسات:
دراسة (Xu, et.al, ٢٠٢٢) هدفت الى تحليل اثار عدم اليقين في أسعار النفط على الاقتصاد الصيني، باستخدام تحليل التكامل والنموذج (VAR)، وتوصلت الدراسة إلى الاقتصاد الصين يعتمد على النفط لتمويل النشاط الاقتصادي، و في حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط يؤثر في انخفاض النشاط الاقتصادي بنسبة (٠,٠٢)، وينخفض انتاج الكهرباء بنسبة (٠,٢)، كما ان عدم اليقين بشأن أسعار النفط يؤثر سلباً على الادخار قطاع العائلي.
دراسة (Merrad, & Kouidri, ٢٠٢٠) هدفت إلى دراسة اثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠) بالاعتماد على المنهج تحليل الكمي والنموذج (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى ان انخفاض في أسعار النفط يؤثر مباشر على حجم الاحتياطات الأجنبية ومن ثم يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري. وفي الاتجاه نفسه قامت دراسة (Eneji et al, ٢٠١٦) باستخدام الانحدار (VAR) لمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد النيجيري خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، واستخدمت الدراسة متغيرات متمثلة بـ(الناج المحلي الإجمالي، التضخم، أسعار الصرف، معدل البطالة، رصيد الميزان المدفوعات)، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلباً على كل النمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية، كما تقلبات في أسعار النفط يعني تقلبات في الإيرادات العامة و التي يؤثر بشكل غير مباشر على ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
بحثت دراسة (Köse & Ünal, ٢٠٢١) في تحديد اثر أسعار النفط و تقلبات في أسعار النفط على معدل التضخم في تركيا، اعتمدت الدراسة على البيانات الشهرية خلال المدة (١٩٨٨-٢٠١٩)، وتطبيق النموذج (SVAR)، وتوصلت الدراسة إلى اثر أسعار النفط على معدلات التضخم محدود في بداية المدة الدراسة، الا ان اثر تقلبات أسعار النفط يؤثر على سعر الصرف، والذي بدوره يؤثر في التضخم و يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

هدفت دراسة (miech, et.al,2021) إلى بيان اثر عدم اليقين في أسعار النفط على أربعة دول مصدرة للنفط متمثلة بـ(كندا والمكسيك والنرويج وروسيا)، بأستخدام نماذج ((SVAR، وتوصلت الدراسة إلى ان صدمة عدم اليقين في أسعار النفط في دول مصدرة للنفط يؤثر سلبياً على الإنتاج الصناعي وأسعار الصرف، الا أن هذه الاثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط تختلف من بلد إلى آخر وتكون أكبر في المكسيك والأدنى بالنسبة للنرويج. وفي نفس اتجاه ركزت الدراسة (Farzanegan & Markwardt, 2009) على اثر تقلبات النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في إيران من خلال تطبيق منهج (VAR)، وركز هذه الدراسة على مجموعة من متغيرات الكلية متمثلة بـ(نسبة مساهمة قطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف، أسعار النفط، والانفاق الاستهلاكي، الاستيرادات ومنتغير الوهمي-الحرب)، وتوصلت هذه الدراسة الى ان الآثار غير المتماثلة لصددمات أسعار النفط على متغيرات الكلية، حيث تزيد صدمات أسعار النفط بشكل كبير من معدلات التضخم، كما ان هناك علاقة إيجابية قوية بين التغيرات الإيجابية في أسعار النفط ومو الإنتاج الصناعي، بينما هناك تأثير هامشي بين أسعار النفط على النفقات الحكومية، ويساهم أسعار النفط في ارتفاع سعر صرف الحقيقي.

هدفت دراسة (Fezzani & Nartova, 2011) الى بيان اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق، واعتمدت الدراسة على طريقة مربعات الصغرى (OLS) لتحديد هذا التأثير الاقتصادي اعتمدت النموذج الاقتصادي على كل من (الناتج المحلي الإجمالي في فترة سابقة، وأسعار النفط، وسعر صرف للدينار العراقي في فترة السابقة، متغير الوهمي-عدم استقرار) كمتغيرات مستقلة لتفسير تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، توصلت دراسة الى ان علاقة إيجابية بين (أسعار النفط، سعر صرف في فترة السابقة والناتج المحلي الإجمالي في فترة السابقة) و الناتج المحلي الاجمالي، بينما هذه العلاقة سلبية بالنسبة لمتغير الوهمي متمثلة بعدم استقرار الاقتصادي.

أما بالنسبة للدراسات العربية فهناك عدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي ، من أبرز هذه الدراسات:

دراسة (السماح، 2020) هدفت إلى أثر تغيرات أسعار النفط على الأسهم الخليجية (البحرين، الكويت، وعمان، وقطرا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة) خلال المدة (2005-2015)، واعتمدت الدراسة اختبار سببية ودالة استجابة، وتوصلت الدراسة إلى تأثر كل من المملكة العربية والسعودية و الامارات العربية المتحدة و الكويت بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط و التي تنتقل تلك الاثار الى الأسواق الخليجية الأخرى. هدفت دراسة (مكي، 2015) إلى تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة (1992-2012)، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها نجاح السياسة النقدية المطبقة في السودان اضافة الى الاصلاحات الهيكلية والمصرفية خلال الفترة 1997 - 2007 بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السعري بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ، إلا أن دور السياسة النقدية فيما يتعلق بالحد من مخاطر التوسع المفرط في السيولة فيما عدا تلك الفترة لم يكن معززا للاستقرار الاقتصادي بما يكفي ، ويرجع السبب في ذلك الى الهيمنة المالية على السياسة النقدية التي شهدتها بعض السنوات ، اضافة الى التوسع النقدي الناتج عن مشتريات الذهب بواسطة البنك المركزي في العام 2012.

تهدف هذه الدراسة (مليكة وصلاح الدين، 2020)، إلى تحليل قياس تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، باستخدام تحليل القياسي ،خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تتأثر بصفة كبيرة بتقلبات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث ارتبطت السياسة النقدية في الجزائر، هناك



علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم، أما معدل النمو الاقتصادي فقد تأثر بدرجة أقل، وبالنسبة لكل من معدل البطالة وميزان المدفوعات فقد تأثرا بصفة كبيرة بالتغيرات التي طرأت على أسعار النفط حيث تم إثبات وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين ومتغير سعر النفط

أما بالنسبة للدراسات العراقية فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط و الاستقرار النقدي، الا ان اغلبية هذه الدراسات تناولت العلاقة بين أسعار النفط و احدى مؤشرات الاستقرار النقدي منها: دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٩)، (الجبوري، ٢٠١٦)، (التميمي و ابادي، ٢٠١٩)، أما بالنسبة للدراسات التي ركزت على التحليل القياسي- الكمي واستخدام اكثر من مؤشر لاستقرار النقدي نعرض:

دراسة (الضامن، ٢٠١٦) هدفت إلى بيان الاثار الاقتصادية التي خلقتها تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرا الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٤)، باستعمال منهج تحليل الوصفي، وتوصلت دراسة الى ان تقلبات أسعار النفط يؤثر على نسبة مساهمة النفط في تكون الناتج المحلي الإجمالي، أي عند انخفاض أسعار النفط ينخفض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، كما ان تقلبات في أسعار النفط يؤثر سلبياً على السياسة النقدية ويؤدي هذا الانخفاض الى خفض سعر الصرف الدينار العراقي.

بعد ما تم عرضه من الدراسات السابقة، تختلف الدراسة الحالية عن سابقتها في الأبعاد الآتية:

البعد التطبيقي: جرت اغلبية الدراسات السابقة في بيئة مختلفة عن العراق، وعلى الرغم ان هناك مجموعة الدراسات جرت على الاقتصاد العراقي الان هذه الدراسة لم تستخدم كافة مؤشرات خاصة بالاستقرار النقدي. البعد الزمني: تخص المدة (١٩٩٠-٢٠١٩) وقد تعثرت عملية التنمية خلال تلك المرحلة بسبب ما واجهته من عقبات متمثلة باحصار اقتصادي (١٩٩١-١٩٩٦)، تطبيق البرنامج النفط مقابل الغذاء (١٩٩٦-٢٠٠٢)، التغيير النظام السياسي في العراق والانفتاح الاقتصادي بعد (٢٠٠٣)، استمرار الهجمات الإرهابية والتردد الأمني. اي ان الفترة دراسة تشمل تحولات وتغيرات في اغلبية المتغيرات الاقتصادية.

المنهجية: كما ان الدراسة الحالية استخدمت التحليل القياسي و احدى مؤشرات الاستقرار النقدي، الا اننا في هذه الدراسة اعتمدنا على (سعر الصرف، وسعر الفائدة، ومستوى العام للأسعار)

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لاسعار النفط والاستقرار النقدي والعلاقة بينهما

اولاً : مفهوم تقلبات أسعار النفط و اسبابها :

يعد النفط أحد أهم الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، ليس فقط كمصدر للطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي يستعمل في شتى المجالات، كما يعتبر كأكبر مصدر يحقق دخل مالي للدول، إذ تعدت أهميته الاقليمية والعالمية، وقد أصبح أحد أهم العناصر في العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول، وذلك أن النفط ظل لمدة عقود طويلة لحد الآن مصدراً رئيسياً للطاقة والمحرك الأساسي للصناعة في العالم، إذ تتسم اسعار النفط بالتذبذب بسبب ربط هذه الاسعار بقوة العرض و الطلب و اليه السوق الحر (حسين ومحييميد، ٢٠١٨، ٢٨٣).

يرى بعض المهتمين باسعار النفط ان المضاربة مسؤولة عن الزيادات السريعة في اسعاره، وعلى اساس نفسه لايد ان يفسر الانخفاض السريع بالطريقة نفسها(على، ٢٠١١: ٢١٧).



يعرف سعر النفط الخام بأنه قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان و مكان معين ومعلون، او السعر النفطي فيقصد به القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الامريكي للبرميل(الدليمي والدليمي، ٢٠١٨:٣).

يخضع السعر النفط لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها اسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالي منذ اوائل سبعينات القرن الماضي و استمرارها حتى الان (البصام وشهاب، ٢٠١٣:٥)، إن الاستقرار في السوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة المخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالمي على النفط ومن أهم هذه العوامل متمثلة بـ(الطلب العالمي على النفط، العرض العالمي للنفط، العوامل الجيوسياسية، الاستقرار السياسي والأمني، والمضاربة)(كريم وفرج، ١٩٦٠:٢٠٢). يجدر الإشارة هنا الى ان العوامل التي تؤثر على أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية لا يمكن حصرها او التنبؤ بها بشكل دقيق لان هناك عدة العوامل تفق وراء الطلب و العرض العالمي للنفط، مثلاً ان ارتباط أسعار النفط بالدولار الامريكي يرجع لعوامل تاريخية واقتصادية و سياسية و نقدية، فان اي انخفاض في قيمة أو اسعر صرفه يؤثر سلبا على انخفاض قيمة وسعر النفط و العوائد النفطية في السوق الدولية ويؤدي الى حدوث إضرار اقتصادية كبيرة تتحمل أعباءه الدول المنتجة و المستهلكة للنفط على حد سواء(المزيني، ٢٠١٣:٢٣٥). كما ان النمو الاقتصادي و برامج الإصلاح الهيكلي يؤثر بشكل غير مباشر على أسعار النفط.

ثانياً : مفهوم السياسة النقدية والمؤشرات الاستقرار النقدي:

١. مفهوم السياسة النقدية والاستقرار النقدي

أن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المسؤولة عن شؤون النقد و الأئتمان بهدف احداث التأثير في كمية النقود أو وسائل الدفع المتاحة مما يتلائم مع الظروف الاقتصادية من خلال امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد (المشهداني وآل طعمة ، ٢٠١٢ ، ١٣٢). أي ان السياسة النقدية بانها مجموعة من اجراءات تنتهجها البنك المركزي من أجل ضبط كمية النقد المتداولة وتزويد الاقتصاد بكمية النقود المطلوبة ، بحيث يتماشى العرض النقدي مع النمو الاقتصادي في الدولة و تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي، تعد السياسة النقدية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي والوصول إلى أهداف معينة.

ويعتمد السياسة النقدية على مجموعة الأدوات و الإجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي من ابرزها الادوات و الوسائل الكمية التي تستخدمها السلطات النقدية لرقابة الأوضاع النقدية ومن خلال تلك الأدوات يمكن احداث تأثيرات على حجم الأئتمان وعلى كمية الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي وكذلك التأثير على كمية القروض التي تقوم البنوك بتوفيرها لعملائها، وهي تشمل سعر الخصم، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وعمليات سوق المفتوحة (خلف ، ٢٠١٨ ، ٤٣١)، أما بالنسبة للادوات النوعية(الكيفية) يقصد بها تلك الادوات او الاساليب المباشرة الذي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي كما هو الحال في استخدام الادوات الكمية(عمر وسيد أحمد، ٢٠١٦ ، ٣٤).



بناءً على ما تم ذكره فى السابق فأن الاستقرار النقدي يشير إلى وجود استقرار في كل من المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف، وكذلك توافر هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية، حيث يسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد بما يتناسب مع تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي ويتحقق الاستقرار النقدي من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الاستقرار لسوق الصرف الأجنبي وتقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي والحر، كما أن الاستقرار النقدي يتحقق من خلال التوازن النقدي السليم عن طريق الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، والقضاء كلياً على الظواهر التضخمية والتوصل إلى سعر صرف مستقر للعملة الوطنية (حسين، ٢٠١٨: ٩٥). إن الاستقرار النقدي ضرورة حتمية لاي نشاط اقتصادي، ومن أجل إيجاد هيكل مناسب للأسعار الفائدة وأسعار الصرف» تهيئة الظروف الكفيلة بزيادة دور السياسة النقدية كفاءتها و تطوير أدواتها التي من شأنها معالجة المشاكل المتمثلة بعدم الاستقرار الاقتصادي.

٢. مؤشرات الاستقرار النقدي

ان الهدف من الاستقرار النقدي توفير بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الاطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحيته، وهو هدف استقر الأسعار حيث تسعى السياسة النقدية الى تكيف عرض النقود بما يتلائم مع مستوى النشاط الاقتصادي و تلاشي حدوث الازمات الاقتصادية ، حيث ان تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هناك مجموعة مؤشرات التي يتم من خلالها حساب معامل الاستقرار النقدي هي:

الفجوة التضخمية: يهدف هذا المقياس الى تحديد الثغرة المتاح بين السلع والخدمات و مدى نقصها او زيادتها عن القدرة الشرائية في ايدي المستهلكين. وتحدث الفجوة التضخمية في الاقتصاد ما نتيجة لزيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات او زيادة في عرض النقود.

سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة من اهم المتغيرات التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق أهدافها الا ان ذلك يعتمد بالدرجة الأساس على مدى تطور النظام المالي والمصرفي فهي تختلف باختلاف مستوى تطور كل الدول، كما ان نجاح سعر الفائدة في تحقيق أهدافه يعتمد على مدى تطور وتوسع القطاع الخاص أي على مدى توسع الاستثمارات وهذا الامر مختلف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية أيضا (نعيمه وفيلالي، ٢٠٢١: ٢١٠).

سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية. ان استقرار النسبي في أسعار الصرف يساهم في تحقيق استقرار في استقرار عدة مؤشرات الاقتصادية.

المبحث الثاني

قياس و تحليل اثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

أولاً: تطور متغيرات الدراسة

١. واقع القطاع النفط في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

أن عمليات التنمية في العراق كانت ولا تزال تعتمد على الإيرادات النفطية وانحدرت المؤشرات الاقتصادية نتيجة لاستمرار الحرب العراقية - الإيرانية. تفاقمت المشكلات في الاقتصاد العراقي نتيجة العجز المستمر في الميزان التجاري



العراقي الذي صاحبه تراكم القروض الخارجية.

واجهت الاقتصاد العراقي الكثير من التحديات والصعوبات أهمها الظروف السياسية وانعدام الاستراتيجية النفط الى جانب العقوبات التي فرضت على العراق أدت الى تدمير البنى التحتية والتعطيل شبه الكلي للمؤسسات الإنتاجية والاستثمارية القائمة، وتفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة للحصار الاقتصادي خلال المدة (١٩٩٦-١٩٩١) (فرج، ٢٠١٧: ١١٤). وقد فرضت حالة التغيير السياسي في العراق في عام ٢٠٠٣ واقعاً جديداً على الاقتصاد العراقي، شهدت هذه المرحلة تزايداً كبيراً في حجم النفقات العامة وذلك نتيجة لتزايد إيرادات النفطية في العراق (خليل و ابراهيم، ٢٠١٨: ٢٧٨).

على الرغم ظروف التي مربها الاقتصاد العراقي، الا ان انتاج و تصدير النفط استمر بارتفاع تدريجياً بعد تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء حتى سجل اعلى معدل للإنتاج و تصدير النفطي في عام (٢٠١٣)، ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (١)، وهذا الارتفاع يؤكد لنا ان تغيرات في سعر النفط الخام لا يظهر او لايسبب بمشاكل المالية كبيرة لان أي انخفاض يتم تغطيته من خلال زيادة انتاج او تصدير.

اما بالنسبة لسعر النفط، مرت أسعار النفط بعدة المراحل التي أدت الى اضطرابها وعدم استقرارها، حيث اولاً ارتفعت أسعار النفط بسبب الحرب الإيرانية-العراقية، واستمرت الأسعار بالارتفاع حتى لغاية عام (١٩٩٤)، ثم بدأت بالانخفاض نتيجة الأزمة المالية الآسيوية Asian financial crisis التي بدأت ١٩٩٧، وأثارت مخاوف من انهيار اقتصادي عالمي (Mahmood & faraj, ٢٠٢٠) بحث حيث وصل سعر البرميل الى (١٢) دولار في (١٩٩٨)، واستمرت أسعار النفط بالاضطراب والتقلب نتيجة لخضوعها الى عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ومناخية، يتضح من خلال الشكل (١) ان تطور أسعار النفط الخام العالمية للمدة (٢٠٠١-٢٠١٤)، اذ يتضح ان أسعار النفط في تزايد مستمر ومعدل نمو متأرجح ويعود سبب زيادة أسعار النفط خلال هذه الفترة الى الانتعاش الاقتصادي في الدول الآسيوية و خروج روسيا من ازمته السابقة. يجدر الإشارة هنا الى انخفاض حاد للأسعار النفط في عام (٢٠٢٠) نتيجة للانخفاض الطلب العالمي على النفط وانتشار (Covid١٩)

٢. عرض النقود: مر الاقتصاد العراقي خلال التسعينيات بمنعطف حاد نتيجة التوقف شبه التام عن تصدير النفط. إذ انخفضت الإيرادات النفطية من نحو (١٠,٢) مليار دولار إلى نحو (٣٠٥) مليون دولار فقط خلال سنة (١٩٩٠-١٩٩١) والتعطيل شبه الكلي للمؤسسات الإنتاجية والاستثمارية القائمة، وتفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة للحصار الاقتصادي. نظراً للوضع الاقتصادي الحرج، وعدم استقلالية البنك المركزي العراقي وخضع البنك المركزي للعديد من الإجراءات والقرارات الحكومية، لذلك فقد لجأت الحكومة الى تغطية احتياجاتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد دون الالتزام باية ضوابط قانونية أو مصرفية، ارتفعت عرض النقود بالمعنى الواسع من (٢٦٩٨٣) مليون دينار عام (١٩٩١) لتصل الى (٧٧٣٣٣٧) مليون دينار عام (١٩٩٥) ومعدل نمو سنوي مركب بلغ (٩٥%) للمدة (١٩٩٥-١٩٩١). اما بعد عام (١٩٩٦) استمر بالارتفاع بشكل التدريجي من (١٠٨٤١٧٢) مليون دينار لتصل الى (٣٨٥٢٢٤١) مليون دينار عام (٢٠٠٢) ومعدل النمو سنوي مركب بلغ (٢٣%) (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٤) يرجع هذا الانخفاض في معدلات نمو عرض النقدي قياساً بالاعوام (١٩٩٥-١٩٩٠) الى تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) وتنظيم اصدار العملة على وفق دفعات محددة (Faraj & saeed, ٢٠٢١).

اما بعد سنة (٢٠٠٣)، شهدت السياسة النقدية تغييراً نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانفتاح على اقتصاد السوق وذلك من خلال تشريع أو تعديل عدد من القوانين ومن أهم هذه التغييرات، اصدار قانون البنك المركزي



العراقي رقم (٥٦) لسنة والذي بموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية منه منح المصرف استقلالاً تاماً عن الحكومة في تسيير عملياته المصرفية المركزية. وأصبحت السيطرة والتحكم بعرض النقود من أولى اهتمامات البنك المركزي. يلاحظ من الشكل (١) استمرار عرض النقود بالمعنى الواسع بالارتفاع اذ بلغ (١١٤٩٨٢٠٠) مليون دينار عام (٢٠٠٤)، وسجل اعلى معدل له بنسبة (١٨٦٪) عن عام (٢٠٠٣) (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٤)، ويغزي الى عدة عوامل أهمها زيادة الانفاق الحكومي (جاري، استثماري).

٣. سعر الصرف للدينار العراقي شهدت سعر صرف الدينار العراقي خلال الفترة الدراسة تغيرات كثيرة خلال (١٩٩٥-١٩٩٠) نتيجة لظروف الاقتصادية (المالية والنقدية) وظروف الاجتماعية التي مرت بها الاقتصاد العراقي نتيجة لحصار الاقتصادي و فرض العقوبات الدولية على الاقتصاد العراقي، وتنفيذ برامج النفط مقابل الغذاء في بعد (١٩٩٥) ولغاية غزو العراقي سنة (٢٠٠٢). بعد سنة (٢٠٠٣) دخلت العراق مرحلة جديد وشهدت سعر الصرف للدينار العراقي تحسناً ملموساً نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير معتمداً على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق أهدافه المتمثلة في خفض معدلات التضخم والاستقرار العام للأسعار والنمو الاقتصادي، إذ سجل سعر صرف (١٤٥٣) في سنة (٢٠٠٤)، وشهدت سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٣) استقرار نسبي حيث تراوحت اسعار الدينار تجاه الدولار في مزاد البنك المركزي (١١٨٢-١٢٣٢)، ولم يدوم هذا الاستقرار طويلاً بسبب هجمات الإرهابية وتغيرات الأسعار النفط خصوصاً بعد عام (٢٠١٤) ليصل الى (١١٨٥) في (٢٠٢٠).

٤. سعر الفائدة: ان سعر الفائدة يمثل أداة مهمة للتأثير في النشاط الاقتصادي إذ تستخدمها العديد من الدول عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف، وعندما تنهياً للدول إمكانية التحكم في الاداين معا فإنها تستخدم سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف، الا ان العراق اتبع التحديد الإداري لسعر الفائدة دون ان يكون هنالك دور لقوى العرض والطلب على الأموال المعدة للإقراض بتحديداتها. ان سعراعادة الخصم (سعر الفائدة) الذي يعلنه البنك المركزي في العراق لم يتغير سوى تغير بسيط اذ انه ارتفع بنسبة (٠,٧٥) خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٠)، واستقر عند مستوى (٧,٢٥) ثم انخفضت لتصل الى (٦,٣٥) من (٢٠٠٠-٢٠٠٣).

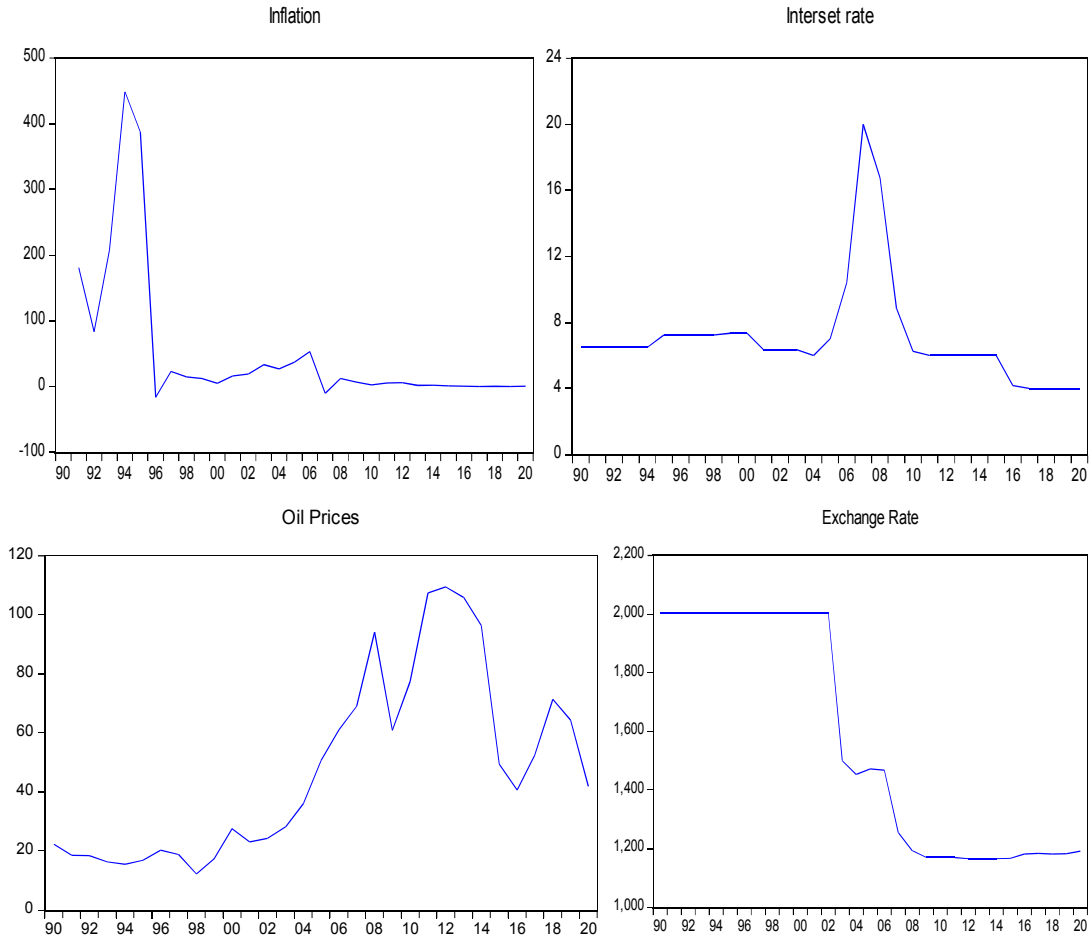
اما بعد علم (٢٠٠٣) يبين من خلال الشكل (١) ان أسعار الفائدة المحدد من لدن السياسة النقدية بعد عام (٢٠٠٣) استمرت بالتذبذب الى ان وصل الى (٢٠٪) في عام (٢٠٠٧) لسحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور بهدف تقليل التضخم، الا ان البنك المركزي العراقي عاد الى خفضها الى (١٦,٧) نتيجة تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار. استمر البنك المركزي بخفض سعر الفائدة مرة أخرى في (٢٠١١-٢٠٢٠)، لتحقيق من اجل تحقيق الاستقرار النقدي وتحفيز النشاط الائتماني لتمويل المشاريع التنموية.

٥. التضخم: ان الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب فهو يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة لا تقل عن ٩٠ ٪ وان أي تغير في أسعار النفط بالسوق العالمية سرعان ما ينتقل أثرها الى الاقتصاد، وتظهر اثار تغير أسعار النفط عن طريق زيادة معدل التضخم وفقدان الثقة بالعملة المحلية مما جعل الافراد يتوجهون الى استخدام الدولار الأمريكي كوسيط في عملية التبادل ضمن ما يعرف بظاهرة الدولار (Dollarization) فالدولرة هي عملية إحلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية في تسوية المعاملات والمبادلات.

يبين من خلال الشكل (١)، شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٠) حيث شهد انفجاراً تضخيمياً واسعاً ومستمرًا ترك آثار ثقيلة في الاقتصاد نتيجة للظروف الاقتصادية (المالية والنقدية) والظروف الاجتماعية التي مر



الشكل (١) : تطور المتغيرات الدراسة في العراق خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)*



الشكل البياني من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، (٢٠٢٠) ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٦-٢٠١٩، <https://cbi.iq/>، ٤٩٢/news/view

World Bank Publications, (٢٠١٨-١٩٩٠) World Development Indicators, (٢٠١٩), (World Bank Group (Ed Washington, USA. <https://data.worldbank.org/country/iraq>

بيانات بالدولار الامريكي

بها الاقتصاد العراقي نتيجة لحصار اقتصادي وفرض العقوبات الدولية على الاقتصاد العراقي، واستمرت أسعار بالارتفاع لتصل الى (٤٤٨,٤٩%) عام (١٩٩٤)، وبعد تنفيذ برامج النفط مقابل الغذاء بعد (١٩٩٥) انخفضت معدلات التضخم في واستمرت بالانخفاض ولغاية الغزو العراقي سنة (٢٠٠٢).

على الرغم من التباين الشاسع في ظروف العراق على الأعدة المختلفة بعاد إلا أن مؤشرات التضخم استمرت بالارتفاع عام (٢٠٠٣) ، ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى رفع اسعار المشتقات النفطية و عطل العديد من المرافق الاقتصادية



بعد سنة (٢٠٠٣) دخل العراق مرحلة جديد وارتفعت معدلات التضخم بسرعة لتصل الى (٥٣,٢٤) عام (٢٠٠٦)، كان لسببين: لأول اختناقات العرض في القطاع الحقيقي والتي تركزت في عجز قطاع الوقود و لطاقة و انعكاسات تلك السلبية على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج، و الاخر اتساع ظاهرة النفقات الحكومية الجارية نتيجة تزايد الرواتب والأجور والمدفوعات التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨)، الا انها اخذت بالانخفاض بعد عام (٢٠٠٧) وذلك بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها كما يعود هذا الانخفاض الى فضلاً انعدام القيود الجمركية على السلع المستوردة، تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار مما أدى كل ذلك الى انخفاض معدلات التضخم الى ان وصلت الى (-٠,٩٩) عام (٢٠١٩).

ثالثاً: تعريف متغيرات الدراسة:

١. المنهجية والمواصفات النموذجية:

يهدف هذا المبحث إلى بيان وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق، حيث تم استخدام البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، ويوضح الجدول (٢) المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ومصادر بياناتها.

الجدول (٢): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	مصادر البيانات المستخدمة
النمو الاقتصادي (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة (٢٠١٥) وتم الحصول عليه من البنك الدولي.
سعر النفط (P)	عبارة عن القيمة النقدية لبرميل الخام المقاس بالدولار الأمريكي، واعتمدت الدراسة على بيانات صادرة عن منظمة أوبك.
معدل التضخم (INF)	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وتم الحصول عليه من البنك الدولي.
سعر الصرف للدينار العراقي (EXC)	قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي و تم استخدام السعر الموازي للدينار العراقي
سعر الفائدة	عبارة عن معدل سعر الفائدة من قبل البنك المركزي العراقي، وتم اعتماد على بيانات المنشورة في تقارير السنوية لبنك المركزي العراقي
صادرات النفطية	صادرات النفطية (ألف برميل/يوم)

ومن أجل تحقيق هذا الهدف وتحديد العلاقة بين المتغيرات، تم التعبير عن النماذج النحو الآتي:

$$I = F(P_t, OE_t, GDP_t, D_t) \quad \text{النموذج (١).....}$$

$$EX = F(P_t, OE_t, GDP_t, D_t) \quad \text{النموذج (٢).....}$$

$$INF = F(P_t, OE_t, GDP_t, D_t) \quad \text{النموذج (٣).....}$$

ويتم استخدام دالة اللوغاريتمي للنموذج وصيغته:

$$LEX_t = B_0 + B_1 LP_t + B_2 LOE_t + B_3 LGdp_t + B_4 LD_t + U_t \quad \text{النموذج (١)}$$

$$LI_t = B_0 + B_1 LP_t + B_2 LOE_{tt} + B_3 LGdp_t + B_4 LD_t + U_t \quad \text{النموذج (٢)}$$

$$LINF_t = B_0 + B_1 LP_t + B_2 LOE_{tt} + B_3 LGdp_t + B_4 LD_t + U_t \quad \text{النموذج (٣)}$$



حيث إن

LP_t	سعر النفط (t)
$LGDP_t$	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة (t)
LOE_t	صادرات النفطية (t)
I_t	أسعار الفائدة (t)
LINF	معدل التضخم (t)
LEX	أسعار الصرف (t)
LD_t	متغير الوهمي خاصة بعدم الاستقرار السياسي و الأمني (t)
0,1,2	معلمات المتغيرات في المعادلة

يلاحظ أن النماذج منظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ (U_t)، الذي ينبوع عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في البحث.
 ٢. عرض وتفسير النتائج:

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير وقياس أثر أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، فإن نتائج التقدير كانت على النحو الآتي:

أ/ الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test)

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، يتم اعتماد على اختبار جذور الوحدة، حيث يفيد هذا الاختبار إلى أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للتغير، وتكون غير مستقرة في حالة احتوائها اتجاه العام، وعند الاجراء الاختبار تم حصول على النتائج التالية:

جدول (٣): نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

Variables	ADF : Augmented Dickey-Fuller			
	Level (المستوى)		1 st Difference (الجذور الوحدة)	
	Intercept	Trend	Intercept	Trend
INF	0.5354	0.8197	0.0015	*0.0075
I	0.0264	0.0876	*0.0004	*0.0020
EX	0.8017	0.8051	0.0004	*0.0029
P	0.5354	0.3331	*0.0015	*0.0075
OE	0.8536	0.1659	0.0000	***0.0006

مستوى المعنوية عند (١% *) و(٥% **) و(١٠% ***) على التوالي.

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠) وباستخدام برنامج E-views 9. يظهر بأن كل من المتغيرات (سعر الصرف للدينار العراقي، سعر النفط، التضخم، سعر الفائدة، معدل التضخم، والصادرات النفطية) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه / Intercept - Trend) عند مستوى المعنوية (١%، ٥%، ١٠%) على التوالي. مما يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب/ التكامل والتكامل المشترك (/ Johansen test Co -Integration Analysis)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، سيتم اللان اجراء اختبار



التكامل المشترك فان هذا اختبار يعتبر من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٤).

الجدول (٣)

يبين من النتائج المعروضة في الجدول (٤) نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك؛ وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (٥٪)، ويوجد على الأقل متجهة واحدة متكاملة في النموذج خاص بالأسعار الصرف ويوجد مجتهدتين متكاملتين في النماذج الأخرى.

الجدول (٤) اختبار التكامل المشترك للنماذج البحث

النموذج (١)	الفرضية الصفرية	قيمة (Statistic Trace)	القيمة الحرجة	Prob**
سعر الصرف	لا يوجد*	٥١,٧٥١١٧	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٢٠٦
سعر النفط	على الأقل ١	٢٧,٥٩١٩٢	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠٨٨٠
الصادرات النفطية	على الأقل ٢	١١,٨٢٧٤٣	١٥,٤٩٤٧١	٠,١٦٥٤
النتائج المحلي الاجمالي	على الأقل ٣	١,٨٦٤٩٠٤	٣,٨٤١٤٦٦	٠,١٧٢١
نتائج الاختبار: وجود متجهة واحدة متكاملة رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
النموذج (٢)	الفرضية الصفرية	قيمة (Statistic Trace)	القيمة الحرجة	Prob**
سعر الفائدة	لا يوجد*	٦٠,١٩٩٢١	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٢٣
سعر النفط	على الأقل ١*	٣٠,٠٢١٩٣	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠٤٧١
الصادرات النفطية	على الأقل ٢	١٠,٩١٢٤١	١٥,٤٩٤٧١	٠,٢١٦٩
النتائج المحلي الاجمالي	على الأقل ٣	٢,٣١٤٨٠٥	٣,٨٤١٤٦٦	٠,١٢٨١
نتائج الاختبار: وجود (٢) متجهين متكاملين،* رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
النموذج (٣)	الفرضية الصفرية	قيمة (Statistic Trace)	القيمة الحرجة	Prob**
التضخم	لا يوجد*	٩٣,٨٥٩٥٩	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٠٠
سعر النفط	على الأقل ١*	٣٤,٧٤٣١١	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠١٢٤
الصادرات النفطية	على الأقل ٢	١٠,١٢٨٨٤	١٥,٤٩٤٧١	٠,٢٧١٠
النتائج المحلي الاجمالي	على الأقل ٣	٣,٧٩٢٠٩٥	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٠٥١٥
نتائج الاختبار: وجود (٢) متجهين متكاملين،* رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
نتائج الاختبار: وجود (٢) متجهين متكاملين،* رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (٥٪)				
المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٩) وباستخدام برنامج E-views ٩.				

ج/تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

عند الحصول على علاقة التكامل المشترك، تأتي الخطوة اللاحقة في الاختبار، وهي تصميم وتقدير النموذج لبيان دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، فهناك عدة نماذج ملائمة وفقاً للاختبارات السابق، وخلال عدة محاولات اكتشفت الدراسة النماذج الملائمة وفقاً لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية. ويعدّ طريقة (Cointegration Regression) تقدير النماذج من خلال نموذجي (ARDL) و (FMOLS) (DOLS)؛ لأن متغيرات الدراسة استقر بعد أخذ الفرق الأول تحقيق استقرارية البواقي عند المستوى بواسطة اختبار (ADF)، وهذه النماذج يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر توافقاً مع المنطق الاقتصادي من حيث قيمة



المعلومات المقدره وإشاراتهم وكما هو موضح في الجدول رقم(5)

الجدول (5) تقدير المعلومات من خلال استخدام النموذج (FMOLS-ARDL) خلال المدة (1990-2020)

النموذج (1) الخاصة بسعر الصرف للدينار العراقي				النموذج
مستوى المعنوية prob.	قيمة (t-Statistic)	خطأ المعياري (Std. Error)	معلومات المقدره (Cof.)	المتغيرات المستقلة
0,0255	2,376391	0,014889	0,035383	سعر النفط
0,0341	-2,241726	0,019865	-0,044533	الناتج المحلي الاجمالي
0,0000	-9,160463	0,036165	-0,331288	الصادرات النفطية
0,1722	-1,405475	0,047212	-0,066356	متغير الوهمي
0,0000	22,03386	0,303796	7,972397	حد الثابت
النموذج (3) الخاصة بمعدل التضخم				النموذج**
مستوى المعنوية prob.	قيمة (t-Statistic)	خطأ المعياري (Std. Error)	معلومات المقدره (Cof.)	المتغيرات المستقلة
0,0200	2,016561	0,464102	1,167940	سعر النفط
0,1088	-1,674950	0,164003	-0,274697	الناتج المحلي الاجمالي
0,8464	-0,196093	0,665847	-0,130568	متغير الوهمي
0,0147	2,659812	3,609017	9,599305	حد الثابت
النموذج (3) الخاصة أسعار الفائدة				النموذج
مستوى المعنوية prob.	قيمة (t-Statistic)	خطأ المعياري (Std. Error)	معلومات المقدره (Cof.)	المتغيرات المستقلة
0,0269	2,378723	0,065681	0,156238	سعر النفط
0,0065	-3,018950	0,040827	-0,123256	الناتج المحلي الاجمالي
0,8047	0,250396	0,029873	0,007480	الصادرات النفطية
0,0023	-3,470964	0,194659	-0,675655	متغير الوهمي
0,0228	2,457424	0,750323	1,843862	حد الثابت

تقييم النموذج الأول المقدره خاصة بسعر الصرف للدينار العراقي، يتبين من خلال الجدول (5):

إن معامل سعر النفط يشير الى اثر سلبي(عكسي)ومعنوي على سعر الصرف للدينار العراقي، فقد بلغت قيمة مرونة سعر النفط (-0,33)، أي: إن زيادة في أسعار النفط بنسبة (1,0%) تساهم في انخفاض سعر الصرف بنسبة (0,30)، وان انتقال أثر أسعار النفط الى سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار يكون عن طريق الاحتياطات الدولية، حيث تقوم السلطة النقدية ببيع وشراء العملة الأجنبية المستحصلة بصورة أساسية من مبيعات النفط الخام، مقابل العملة المحلية للتحكم بسعر صرف العملة المحلية.وعندما ترتفع أسعار النفط هذا يعني ارتفاع الاحتياطات الأجنبية من العملات الصعبة بالتالي فإن هذه الأخيرة فهي بدورها تلعب دوراً كبيراً في إدارة سعر الصرف في العراقي، وكذلك بالنسبة للصادرات النفطية كان ذا اثر سلبي على سعر الصرف للدينار العراقي.

إن الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً في سعر الصرف للدينار العراقي في العراق خلال المدة الدراسة ، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي ساهم بمقدار (0,03) في ارتفاع سعر الصرف للدينار. وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي،



حيث ان مساهمة قطاع النفط والتعدين بشكل نسبة اكثر من (٤٥%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وبالتالي ينتقل هذا الأثر بشكل غير مباشر عبر قنوات (الانفاق العام، التجارة السلعية، الاستيرادات) الى سعر الصرف للدينار العراقي.

اما بالنسبة لظروف السياسية والأمنية في العراق انعكس بشكل السلبي واثرت بمقدار (-٠,٠٦) على سعر الصرف للدينار العراقي.

تقييم النموذج الثاني المقدر خاصة باسعر الفائدة ، يتبين من خلال الجدول (٥):

ان سعر النفط اثرت بشكل إيجابي على أسعار الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي في العراق خلال المدة الدراسة، حيث ان مرونة مقدر لسعر النفط شكل (٠,١٥)، أي ان تغير في نسبة سعر النفط بمقدار (١%) يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة في العراق بنسبة (٠,١٥) وهذه نتيجة تتفق مع المنطوق النظرية الاقتصادية والاقتصاد العراقي ، لأن ارتفاع أسعار النفط يعني ارتفاعاً أكثر في معدلات التضخم وسيشجع البنوك المركزية لإتباع سياسة نقدية تشجع ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية، مما قد يعني انخفاض الطلب على التسهيلات الائتمانية إذا تبعها ارتفاعات في أسعار الفائدة السوقية.

الا ان الناتج المحلي الإجمالي اثر سلبياً على أسعار الفائدة في العراق خلال المدة الدراسة ، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي ساهم بمقدار (-٠,١٢) في انخفاض سعر الفائدة. وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، لأن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبياً على أسعار الفائدة عن طريق عدة القنوات من أهمها الانفاق الاستثماري. وكذلك بنسبة لظروف السياسية والأمنية التي مر بها العراق اثر سلباً على أسعار الفائدة، لأن عدم الاستقرار في العراق ساهم في زعزت الثقة بين البنوك والجمهور وانخفاض تعاملات البنكية في العراق.

تقييم النموذج الثالث المقدر خاصة بمعدل التضخم: يتبين من خلال الجدول (٥):

ان سعر النفط ساهم في ارتفاع معدل التضخم خلال فترة الدراسة، حيث ان معامل سعر النفط كان موجباً، وهذا يعني ان تغير في سعر النفط بنسبة (١%) يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم في العراق بمقدار (١,١). وهذا يعني ان تغير في سعر النفط يساهم في تفسير نسبة (١,١) من ارتفاع التضخم في العراق لأن جزء من هذا التضخم يرجع الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة و جزء اخر مرتبط بزيادة الانفاق الحكومي.

إن الناتج المحلي الاجمالي ساهم في انخفاض معدل التضخم في العراق خلال المدة الدراسة، حيث ان زيادة معدل النمو الاقتصادي في العراق ساهم في انخفاض معدل التضخم بنسبة (٠,٢) في العراق، وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي لان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يرجع الى زيادة مساهمة القطاعات اغير النفطية بالنسبة اكثر من (٥٠%) وبالتالي استقرار مستوى العام للأسعار. اما بالنسبة لظروف السياسي

٣- الاختبارات التشخيصية لمصادقية نماذج (Diagnostic tests):

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلومات النموذج أكثر دقة، وتعتمد عليه صناعة القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية، وهي:

أ:اختبارات المصادقية وملاءمة النموذج: هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا إن أهمها هي: (R٢،

، Std.Error، Adjusted R٢) ، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

يشير ان معامل التحديد يشير الى القوة التفسيرية للنماذج المقدره (R²) إلى ان التغيرات الحاصلة في المتغيرات التابعة تفسر بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة، يتبين من الجدول (٦) ان سعر الصرف للدينار العراقي إشارة القوة التفسيرية للنموذج المقدر (R²) الى ان (٠,٨٥) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بواسطة المتغيرات المستقلة، كما ان القوة التفسيرية النموذجين المقدره متمثلة (سعر الفائدة ، التضخم كانت (٠,٨٦) و(٠,٨٩) على التوالي. وكذلك بالنسبة معامل التحديد المعدلة (Adjusted R²) مرتفعة جدا ، وبما ان قيمة (Stander Error) هي قليلة ، وهذا يعني ان النماذج المقدره الجيدة من الناحية الإحصائية والاقتصادية.

الجدول (٦): نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

S.E.of regression	Adjusted R ²	R-Squared	النماذج
٠,١٠	٠,٨٢	٠,٨٥	سعر الصرف للدينار العراقي
٠,١٢	٨٤.٠	٠,٨٦	سعر الفائدة
٠,٧٨	٠,٨٧	٠,٨٩	التضخم

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠) وباستخدام برنامج E-views ٩

ب: اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج : Diagnostic test and Statistical Indicators

ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا ومستقبلا ، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار، ففي حالة عدم وجود المشاكل القياسية، يمكن استخدام النماذج المقدره لاغراض التنبؤ، يلخص الجدول الاتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

من خلال الجدول (٦) ومن خلال استخدام النموذجين (OLS – FMOLS-ARDL) والتنسيق بينهما، يتبين أنه ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الإحصائية (كالارتباط الذاتي، والتعدد الخطي، وعدم تجانس التباين، والتشخيص، والتوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

ج: اختبار استقرارية النماذج (CUSUM of Squares Test):

بعد تقدير النماذج بطريقتي (FMOLS,DOLS) ، إن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكل للنموذج، بالاعتماد على اختبار المجموع مربع التراكمي للبقايا المتتابع (CUSUM of Squares Test) ، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكل إذا وقع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (٥%) الذي يؤكد أن متغيرات الدراسة ساكنة، والشكل (٣) يترجم سكون المعلمات للنموذج، الذي يؤشر السكون بين المتغيرات الظاهرة المدروسة؛ لأن جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة الدراسة



الشكل (٢) اختبار الاستقرارية للنماذج

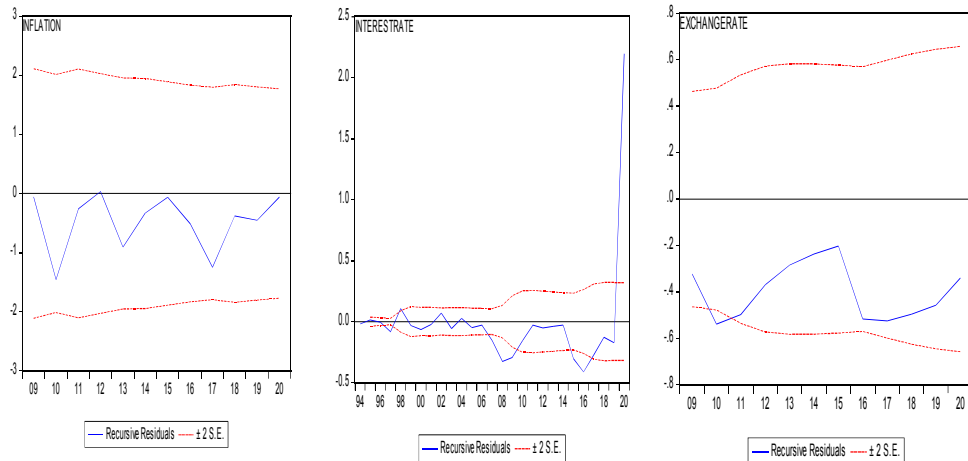
الجدول(٧): الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

تقييم الاختبار	التضخم	سعر الفائدة	سعر الصرف للدينار العراقي	المشاكل القياسية ونوع الاختبار
لا توجد المشكلة	D.W= ٢,٤٣	D.W= ١,٥٢	D.W= ١,٠٩	مشكلة الارتباط الذاتي-Durbin-Watson
لا توجد المشكلة	Prob.F=٠,٤٢>* ٠,٠٥	Prob.F=٠,٠٩> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٠٧ > ٠,٠٥	Breusch-Godfrey Test
لا توجد المشكلة	Prob.F=٠,٧٢> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٢٥> ٠,٠٥	Prob.F=٠,١١ > ٠,٠٥	مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)
لا توجد المشكلة	Prob.J.B=٠,٠٩٦> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٠١ < ٠,٠٥	Prob.J.B=٠,٩٠> ٠,٠٥	مشكلة التوزيع الطبيعي للبقايا(Jarque-bera)
لا توجد المشكلة	Prob.F=٠,٥٢> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٥١> ٠,٠٥	Prob.F=٠,٧٢ > ٠,٠٥	مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test
لا توجد المشكلة	Centered VIF<٤	Centered VIF<٣	Centered VIF<٣	مشكلة الارتباط المتعدد Variance Inflation Factors

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٩) وباستخدام برنامج (Eviews٩)

*النموذج الخاص بسعر الفائدة كان يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي ومن اجل تجنب هذه المشكلة تم باعتماد على تباطوء الزمين (٢).

النموذج الخاص بسعر الفائدة يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي وهذه مشكلة تعد ضمن مشاكل عادية التي يعاني منها ن اغلبية بيانات الاقتصادية



الاستنتاجات و التوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق من التحليل نستنتج ما يأتي :

الاقتصاد العراقي حسب تقارير البنك المركزي العراقي اقتصاد ريعي،أذ يعتمد على الإيرادات النفطية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي، وتستخدم سعر النفط لتحسين المؤشرات الاقتصادية و النقدية في العراق.

مر الاقتصاد العراقي خلال التسعينيات بمنعطف حاد نتيجة لتوقف شبه التام عن تصدير النفط. وتعطيل شبه الكلي للمؤسسات الإنتاجية والاستثمارية القائمة، وتفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة للحصار الاقتصادي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢). اما بعد(٢٠٠٣) كانت احسن حسب تقارير البنك المركزي العراقي و صندوق النقد الدولي. استخدمت الدراسة تحليل القياسي لبيان اثر السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام مجموعة متغيرات المستقلة متمثلة ب(الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات النفطية، احتياط النقد الأجنبي،متغيرات صورية خاصة بعدم الاستقرار الاقتصادي) لمنظومة معدلات متكون من المتغيرات(سعر الصرف،سعر الفائدة،معدل التضخم) كمتغيرات التابع.

أظهرت النتائج القياسية أن أسعار النفط لم يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق بشكل جيد، إذ اثرت أسعار النفط سلبياً على سعر الصرف للدينار العراقي، وهذه النتيجة تتفق مع الواقع الاقتصادي النفطي غير المتنوع.

اما بالنسبة لاثر أسعار النفط على معدلات التضخم كان موجياً، ان تغيير في سعر النفط يساهم في ارتفاع معدلات التضخم ، وهذا يعني زيادة الإيرادات النفطية التي تستخدم في غالب لتمويل النفقات التشغيلية و التي تترجم بالارتفاع المستوى العام للأسعار في العراق.

ان سعر النفط اثرت بشكل إيجابي على أسعار الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي في العراق خلال المدة الدراسة، وهذه نتيجة تتفق مع المنطوق النظرية الاقتصادية والاقتصاد العراقي ، لأن ارتفاع أسعار النفط يعني ارتفاعاً أكثر في معدلات التضخم وسيشجع البنوك المركزية لإتباع سياسة نقدية تشجع ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية، مما قد يعني انخفاض الطلب على التسهيلات الائتمانية إذا تبعها ارتفاعات في أسعار الفائدة السوقية. ثانياً.التوصيات :

في ضوء ما سبق من الاستنتاجات توصي الدراسة ما يأتي:

تفعيل أدوات السياسة النقدية في العراق وتنويعها من اجل تحقيق أهدافها متمثلة بالاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تطوير سوق الأوراق المالية(الأسهم والسندات) ، وبناء نظام مصرفي متطور يساهم في تطوير اسواق النقد المحلية من خلال تعزيز المنافسة بين المصارف التجارية، وترميم ثقة الافراد بالبنوك التجارية والمتخصصة والتي ساهم في تفعيل دور سعر الفائدة في الاقتصادي العراقي.

ان الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية يعتبر من المشاكل الكبيرة التي تهدد الاقتصاد العراقي ،لذا ضروري إعادة نظر جدية باليرادات النفطية و كيفية استخدامه بشكل يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق و ثم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تعد التنويع الاقتصادي نقطة أساسية لسيطرة على معدلات التضخم و تحقيق النمو الاقتصادي الفعلي

وزيادة الإيرادات غير النفطية، ويتم ذلك من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية خصوصاً الاستثمار في قطاعات الإنتاجية(الصناعية-الزراعية) في العراق.

يرتبط استقرار سعر صرف الدينار العراقي بعدة العوامل كالأستقرار والأنتعاش الأقتصادي، إضافة إلى التوسيق المشترك بين السياستين المالية والنقدية،لذا ثبات سعر الصرف والمحافظة على قيمته أوقات الأزمات الداخلية والخارجية تساعد على تدفق مستمر للعملات الأجنبية للأقتصاد الوطني عن طريق الرسوم الجمركية والضرائب على السلع وأرباح الشركات العاملة العاملة في العراق.

The impact of oil price fluctuations on monetary stability in Iraq for the period (1990-2020)

Abstract

Oil prices and revenues are important in economic activity because the rentier Iraqi economy relies on oil revenues to finance public expenditures and achieve economic and monetary stability. this study investigates the impact of oil price changes on monetary stability in the Iraqi economy from 1990 to 2020. using the co integration methodology and the (FMOLS, DOLS) model, This is achieved to measure the impact of changing oil prices on the exchange rate, interest rate, and inflation rate. The study concluded that changes in oil prices had a negative impact on the exchange rate of the Iraqi dinar and contributed to an increase in inflation rates, but had a positive impact on interest rates; that is, oil prices did not contribute to achieving monetary stability. As a result, economic diversification and the search for new financial resources outside of the oil sector are critical for Iraq to achieve economic and monetary stability.

Key world: Oil price, exchange rate, interest rate, inflation rate

كاريگهري گورانكارى له نرخى نهوتدا له سه ر جيگيري نهختينهى له عيراقدا له ماوهى (۱۹۹۰-۲۰۲۰)

پوخته

نرخى نهوت و داهاى نهوتى كاريگهريه كى گرنگيان ههيه له چالاكى نابوريدا، چونكه نابورى عيراق يه كيكه له و نابوريانهى له پشت ده به ستيت به داهاى نهوت وهك پالپشتى داراي بو خه رجيه گشته كاني و دهسته به ريونى سه قامگيري نابورى سه قامگيري نهختينهى، وه ئامانجى ئهم تويزينه وه بريته له تاقيكرده وهى كاريگهري هه لكشاني نرخى نهوت له سه ر سه قامگيري نهختينهى له عيراقدا له ماوهى (۱۹۹۰-۲۰۲۰)، به پشت به ستن به ريبازى (co integration) و (FMOLS, DOLS). ئهمه ش به مه ستنى ده رخستنى كاريگهري گورانكارى له

نرخى نهوتدا لهسهر نرخس ئالوگۆرى دراو ونرخى سوو وريژهى ههئاوسان. له كۆتايدا توپژينهوه گهشتووه به ئه وه نهجامهه كه گۆرانكارى له نرخى نهوتدا كاريگهري نهريينهه ههبووه لهسهر نرخى ئالوگۆرى دراو وريژهى ههئاوسان، بهلام كاريگهري ئهريينهه ههبووه لهسهر نرخى سوو ،يؤيه ههمهچهشنبوونى ئابورى و گهران بهدواى سهراچاوهى داراي نويدا له دهروهههه كهرتى نهوت يهكيكه له كاره هههه گرنگهكان بؤ دهستهبهربونى سهقامگيري ئبورى و نهختينهه له عيراقدا.

كليله ووشهكان: نرخى نهوت، نرخى ئالوگۆرى دراو، نرخى سوو، پريژهى ههئاوسان

المصادر باللغة العربية

حسين، عبدالرزاق حمد ومحميد، حمود سعد، ٢٠١٨، تحليل اثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة اوابك للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) / العراق امودجا ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (٣)، العدد (٤٣).

الدليمي، طاهر كاظم جواد والدليمي، علي احمد درج، ٢٠١٨، أثر التغيرات في اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد (١٠)، العدد (٢١).

عبد المجيد، علي اسماعيل، (٢٠١٩)، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في العراق ،مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد (٢٥)، ص ٣٢٠-٣٥١

التميمي، علي ثجيل يوسف و أبادي مصطفى الكاظمي النجفي، (٢٠١٩)، تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٥)، مجلة لارك، المجلد (٣)، العدد (٣٤).

مليكة، نجاعي و صلاح الدين، شريط، (٢٠٢٠)، انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠)، مدلة العلوم الاقتصادية والتيسير و العلوم التجارية-المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ٢٩٩-٣١٢ الجبوري، عصام محمد عبد الرضا، (٢٠١٦)، لاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي ٢٠١٤ - ٢٠١٦، مجلة جامعة بابل، المجلد (٢٤)، العدد (٨)، ص ٢١٢٤-٢١٣٩.

السماح، سوزانا، (٢٠٢٠)، أثر تغيرات اسعار النفط على أداء اسواق الاسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة و الاقتصاد، المجلد (٦)، العدد (٥)، ص ١-٤٠

ضامن، خطاب عمران صالح، (٢٠١٦)، تقلبات أسعار النفط الخام و آثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال (٢٠٠٩-٢٠١٤)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٦)، العدد (٢)، ص ١٩٢-٢١٥

حسين، بيداء رزاق، (٢٠١٥)، اثر تغيرات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة مستنصرية للدراسات العربية و الدولية، ع ٦٣، العراق.

خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الوائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٨، ص ٢٥١.

نعيمه برودي و فيلاي يوسف، اثر تقلبات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

دراسة قياسية باستعمال نموذج SVR، ٢٠٢٠..

نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين السعر الفائدة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر و اليابان مع اشارة خاضة للعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥، اطروحة دكتوراه في كلية الادارة و الاقتصاد جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص ١٥.

كريم، هه وار عثمان و فرج، ماردين محسوم، (٢٠٢٠)، اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة فى العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨): دراسة تحليلية-قياسية. Journal of Garmian University, ٦(٤)، ١٩٣-٢٠٦.

البصام، سهام حسين، شهاب، سميرة فوزي، (٢٠١٣)، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق ضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاد الجامعة، العدد(٣٦).

المشهداني، احمد إسماعيل وآل طعمة، حيدر حسين، (٢٠١٢)، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، السنة العاشرة، الصفحات (١٣٠-١٤٩).

المزيني، عماد الدين محمد (٢٠١٣)، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية (٢٠٠٠-٢٠١٠)، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد (١٥)، العدد (١).

عمر، علواني، وسيد أحمد، زرق (٢٠١٦). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة جزائر (١٩٩٠-٢٠١٤). رسالة ماجستير في الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقائد، الجزائر.

مختاري، عادل، بن البار محمد وبن دقفل، كمال، (٢٠٢١)، قياس اثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الاعمال، المجلد (١٠)، العدد (١٠)، ص (٢١٢-٢٣٠).

خلف، حميد حسن (٢٠١٨). أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧). مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، العدد (٤٤).

خليل، محمود حميد، ابراهيم، عزالدين خليل (٢٠١٨)، العلاقة بين الايرادات النفطية و الموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (٤٤).

فرج، ماردين محسوم، (٢٠١٧)، اثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في العراق مع اشارة الى إقليم كردستان، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

FARAJ, M. M., & SAEED, S. J. H. (٢٠٢١). تحليل وقياس اثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) باستخدام مربع كالدور السحري. Journal of Duhok University, ٢٤(١)، ٩١-١١٢.

علي، احمد بريهي (٢٠١١)، اقتصاد النفط و الاستثمار النفطي في العراق، الطبعة الاولى، بيت الحكمة للنشر، بغداد.

مكي، موسى فاضل، (٢٠١٥)، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة (١٩٩٢-٢٠١٢)، أطروحة دكتوراه، دراسات الاقتصادية، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية،

المصادر باللغة الانجليزية:

- Central Bank of Iraq,(2004),annual report:2004,Iraq <https://www.cbiraq.org/>
- Eneji, M. A., Mai-Lafia, D. I., & Nnandi, D. K. (2016). Impact of oil price volatility on macroeconomic variables and sustainable development in Nigeria.
- Farzanegan, M. R., & Markwardt, G. (2009). The effects of oil price shocks on the Iranian economy. *Energy Economics*, 31(1),134151-.
- Fezzani, B., & Nartova, D. (2011). Oil prices fluctuation impact on Iraq's economy. *European*
- Köse, N., & Ünal, E. (2021). The effects of the oil price and oil price volatility on inflation in Turkey. *Energy*, 226, 120392.
- Mahmood, S. A., & Faraj, M. M. (2022). The impact of oil price change on the Public budget and balance of payments in Iraq during the period (19902021-). *Journal of Kurdistan for Strategic Studies*, (4).
- Merrad, F., & Kouidri, M. (2020). The impact of oil price changes on the exchange rate of the Algerian dinar during the period 20002018-. *Dirassat Journal Economic Issue*, 11(2), 109124-. <https://doi.org/10.34118/djei.v11i2.730>
- miech, S., PapieŹ, M., Rubaszek, M., & Snarska, M. (2021). The role of oil price uncertainty shocks on oil-exporting countries. *Energy Economics*, 93, 105028.
- World Bank Group (Ed.), (2019), *World Development Indicators(19902018-)*, World Bank Publications, Washington,USA.<https://data.worldbank.org/country/iraq>
- Xu, Q., Fu, B., & Wang, B. (2022). The effects of oil price uncertainty on China's economy. *Energy Economics*, 105840.